

Distr.: General
4 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية
المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات
وقانون البحار
الاجتماع الثاني عشر
٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١

مساهمة في الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

مقدمة من الاتحاد الأوروبي

- ١ - يسر الاتحاد الأوروبي أن يتبادل مع الأمانة العامة والدول الأخرى المزيد من وجهات نظره في إطار التحضير للاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.
- ٢ - ووفقا لما قرره الجمعية العامة في الفقرة ٢٣١ من قرارها ٣٧/٦٥، ستركز العملية الاستشارية مناقشاتها الجارية في اجتماعها الثاني عشر على الإسهام، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.
- ٣ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا الموضوع، حيث إنه يتيح لنا فرصة فريدة لضمان الاعتراف بأهمية المحيطات في سياق التنمية المستدامة على أعلى مستوى سياسي. وينبغي للعملية الاستشارية غير الرسمية لهذا العام أن تعمل على تضمين نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الهدف المتمثل في إحراز تقدم كبير من حيث الحفاظ على المحيطات وإدارتها



على نحو أكثر فعالية، من خلال وضع أطر وسياسات وآليات ملائمة، بغية تعزيز جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٤ - وقد تم تناول مسألة المحيطات في مؤتمرات القمة الرئيسية السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، في أطر من بينها الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، والفقرتان ٣٠ و ٣٦ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذه الاجتماعات، تم التعهد بالتزامات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمحيطات والمناطق الساحلية. وفي الوقت الذي بُدلت فيه جهود سياسية هامة، ينبغي الاعتراف بوجود أوجه قصور كبيرة في تنفيذ هذه السياسات. ويتعين وضع تدابير فعالة لمعالجة هذا القصور، والاتحاد الأوروبي مستعد للدخول في مفاوضات لهذا الغرض.

٥ - وقد تكون مناقشات عملية التشاور غير الرسمية إسهاما مفيدا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويرحب الاتحاد الأوروبي، بوجه خاص، بإجراء مناقشة بشأن المجالات التالية، نظرا لأهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة:

(أ) طريق المضي قدما فيما يتعلق بأدوات التخطيط المكاني البحري، بما في ذلك الإنشاء الفعلي للمناطق المحمية البحرية، ومن بينها الشبكات الممثلة لها؛

(ب) إجراء تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية مسبقا؛

(ج) تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة والامثال لها وإنفاذها؛

(د) مصايد الأسماك، بما في ذلك قدرات الصيد المفرطة، والإعانات، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ودور المشورة العلمية، وممارسات الصيد الضارة، والتأثير الواقع على الأنواع المهددة أو الضعيفة، والرابطة بين مصايد الأسماك والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

(هـ) الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وبخاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى استدامة المجتمعات الساحلية.

٦ - ويحبذ الاتحاد الأوروبي إصلاح المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من منظمات الإدارة، بغية تعزيز تطبيق مبادئ الحفظ والإدارة الحديثة، من قبيل المبدأ الوقائي والنهج المراعي للنظم الإيكولوجية، وزيادة الشفافية والمساءلة، بطرق من بينها التقارير والاستعراضات المنتظمة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على الصعيد الدولي، وضمن مراقبة الإدارة الدولية للمحيطات بشكل متسق على الصعيد الدولي. وسيطلب إحراز هذا التقدم وضع تدابير محددة على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الاتحاد الأوروبي يرى أنه إن أُريد تيسير وضع وتنفيذ بعض هذه التدابير، فإن وضع اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من شأنه أن يشكل خطوة هامة للأمام. وما زلنا مستعدين لأن نناقش مع شركائنا في المفاوضات الكيفية التي ينبغي بها الشروع في وضع آلية مؤسسية كهذه، والقضايا التي ينبغي أن تهدف إلى معالجتها.

٧ - ويود الاتحاد الأوروبي أن يقترح تعيين السيد فيليب ويفر، منسق مشروع بحوث النظم البيئية في المناطق الساحلية وتأثير الإنسان على البحار الأوروبية (هرميون)، كمحاور في حلقة المناقشة. ومشروع هرميون مشروع تعاوني يجري تمويله ضمن برنامج الإطار السابع التابع للمفوضية الأوروبية. وقد أقيم مشروع هرميون خلفاً لمشروع بحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية (هيرمس) الذي حقق نجاحاً كبيراً، والذي انتهى العمل فيه في آذار/مارس ٢٠٠٩. وهو مصمم بهدف إحراز تقدم كبير في ما نعرفه عن أداء النظم الإيكولوجية في أعماق البحار ومدى مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات.

٨ - وسيعالج مشروع هرميون بعض الفجوات الرئيسية في المعارف والمنهجيات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالإدارة، فضلاً عن وضع وتنفيذ آليات مناسبة تصل بين العلوم والسياسات بهدف ضمان ربط البحوث بالسياسات، وتيسير تحويل البحوث إلى مشورة في مجال السياسات على الصُّعد الوطني والأوروبي والدولي.

٩ - ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عقد جولة بناءة من المفاوضات، ويأمل، من خلال هذه المذكرة، أن يكون قد أسهم في بلوغ هذا الهدف.